آفاق تطور النظام المصرفي في ظل تحديات العولمة المالية حالة النظام المصرفي الجزائري

أ.عبــو هـــودة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر

Abstract :

Arena of banking and international investment and multi-significant changes are highly complex and competitive, and open large markets and mega-mergers on the one hand, strategic alliances and economic blocs, on the other, and in the development of accelerated globalization and liberalization of financial markets, not to mention the change in the nature of the work for the financial, technological, and financial tools and banking operations, investment, trade and others.

Algeria, like other nations should strengthen the capacity of the banking and financial institutions to face the competition and the risk factors, especially as it prepares to join the World Trade Organization, and the consequent on the accession of the commitment of all the conventions and the most important of which the liberalization of financial services and banking, which makes them face the challenges of the implications of future in front of the Algerian banking system.

Thus, it is the urgent necessities of the Algerian banking and financial research on the mechanisms and strategies and the bases in which to deal with the impacts and challenges created by or under the direction of Stkhalgaha towards greater liberalization of trade in financial services and banking, the so-called financial globalization.

We will try through this paper to examine the interaction of the Algerian banking system with the data and international changes and the readiness to face the most severe competition through the following points:

<u>Axis I</u>: basic concepts of financial globalization, focusing on the opportunities and risks

<u>Second axis</u>:the effects of financial globalization and the implications of the Algerian banking system

***Axis III*: strategies to develop the Algerian banking system to meet the challenges of current changes.**

الملخص: *تشهد الساحة المصرفية والاستثمارية الدولية تغيرات كبيرة ومتعددة تتميز بشدة التعقيد والمنافسة، والانفتاح الكبير في الأسواق والاندماجات الضخمة من جهة، والتحالفات الإستراتيجية والتكتلات الاقتصادية من جهة أخرى، وتطور متسارع في عولمة وتحرير الأسواق المالية، ناهيك عن التغير في طبيعة العمل المالي والتكنولوجية المستخدمة، وأدوات التمويل والعمليات المصرفية والاستثمارية والتجارية وغيرها.*

والجزائر كغيرها من الدول ينبغي عليها تعزيز قدرة مؤسساتها المصرفية والمالية لمواجهة عوامل المنافسة والمخاطرة، خاصة وهي تستعد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما يترتب عن هذا الانضمام من الالتزام بجميع الاتفاقيات والتي من أهمها تحرير الخدمات المالية والمصرفية، الأمر الذي يجعلها تواجه انعكاسات تتمثل في تحديات مستقبلية أمام النظام المصرفي الجزائري.

ومن ثم أصبح من الضروريات الملحة على النظام المالي والمصرفي الجزائري البحث عن الآليات والاستراتيجيات والأسس التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تخلقها في ظل اتجاه نحو المزيد من عمليات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية أو ما يسمى العولمة المالية.

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة مدى تفاعل النظام المصرفي الجزائري مع المعطيات والتغيرات الدولية ومدى استعداده لمواجهة المنافسة الأكثر حدة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة المالية بالتركيز على الفرص والمخاطر

المحور الثاني: آثار وانعكاسات العولمة المالية على النظام المصرفي الجزائري

المحور الثالث: استراتيجيات تطوير النظام المصرفي الجزائري لمواجهة التغيرات الراهنة

المحور الأول: مفاهيم أساسية عن العولمة المالية – الفرص والمخاطر–

تعرف العولمة المالية بمصطلح الاستثمار المالي، وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي والتراكم المضطرد في رأس المال، وتعني أيضا زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال بدون قيود بين الدول أما على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالمي، وقد جاء ظهور وتطور هذه الأخيرة نتيجة لعدة عوامل سيأتي ذكرها خلال هذا المحور.

أولا: مفهوم العولمة المالية، أسباب ظهورها و مراحل تطورها

1- مفهوم العولمة المالية: إن مفهوم العولمة المالية لا ينفصل أبدا عن تطورها التاريخي، فالاتجاهات المختلفة التي اتبعتها العولمة المالية من مرحلة لأخرى تعطي كل منها تصورا معينا للعولمة المالية، ولكن يمكن إدراج تعريفين مهمين:

التعريف الأول: يعرفها " عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي": على أنها الانفتاح بدون حدود أو شروط على نشاط رأس المال الدولي الخاص، والقيام باستثمارات مالية كالمتاجرة في العملات و الأوراق المالية التي تتخذ من سوق رأس المال مركز لها[1].

التعريف الثاني: يعرفها "Marc Flandreau" : بأنها درجة التكامل المالي العالمي أي التسهيلات التي تقدم لدولة ما للحصول على التمويل من رأس المال العالمي، و تمكن درجة التكامل المالي من اللجوء إلى الادخار الدولي وقياس درجة ارتباطه مع الاستثمار المحلي للبلد بتاريخ معين، وحينئذ يمكن معرفة درجة التكامل المالي الدولي[2].

- ترابط قوي إذا كانت هناك قيود على الادخار المحلي ضعيفة؛

- ترابط ضعيف إذا كانت هناك قيود على الادخار المحلي قوية.

من خلال ما سبق يمكن صياغة تعريف شامل العولمة المالية على أنها النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية الذي يخترق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد.

إن المتتبع للمفاهيم المختلفة للعولمة يستنتج أن للعولمة المالية **جملة من الخصائص[3]**

تميزها عن غيرها من المفاهيم أهمها:

- تلعب العولمة المالية دورا أساسيا في درجة تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة من خلال المديونية الخارجية، إذ أصبحت تلك الديون أدوات مالية تتداولها البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

- في ظل العولمة المالية، ظهرت التكتلات المالية العالمية لتسيطر على مصادر التمويل وتوجهها الوجهة التي تخدم مصالح الدول الكبرى، أي أن العولمة المالية تؤثر على توزيع الادخار العالمي و توظيفاته في عالم وحيد القطب.

– تسمح للمضاربين بتحقيق أرباح سريعة وكبيرة عبر المضاربة.

– استخدام عقود الخيارات والمشتقات المالية على العملات وأسعار الفائدة من أجل التغطية والحماية من الأزمات.

– ظهور وتوسع أسواق الأورودولار، بدأ من لندن ثم إلى بقية الدول الأوروبية.

– إدماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي، بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل، مما زاد في نسبة الادخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة.

– حرية تحرك رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون قيد والتي تهدف إلى تحقيق أرباح باستثماراتها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية.

– تسمح للدول النامية بالحصول على مصادر تمويل من الأسواق المالية الدولية لتغطية العجز الحاصل في المدخرات المحلية، وهذا ما يسمح لها بزيادة استثماراتها المحلية(إضافة إلى انفتاح هذه الدول).

– يمكن الاعتماد على طرق الاستثمار الأخرى كالاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في المحافظ المالية لتفادي المخاطر الناجمة عن التمويل بواسطة القروض.

– الحصول على الأموال بتكاليف منخفضة لوجود المنافسة بين الممولين.

– تمكن من الحد من هروب الأموال إلى الخارج بتحديث النظام المصرفي والمالي وتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص الوطني.

– تساعد الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا والخبرة في الإدارة والتسيير.

2– أسباب ظهور العولمة المالية:

لقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقية لها، حيث قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، وقد دعم هذا الاتجاه

التوجه العالمي في إطار اتفاقيات جولة أورغواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية. وقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

– تخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية وازدياد تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود، حيث بلغ متوسط الصادرات العالمية من السلع والخدمات ما قيمته 2.3 مليار $ سنويا خلال 83–1992 وازداد بأكثر من 3 مرات بما قيمته 7.6 مليار $ في 2001، فازداد الطلب على التمويل الدولي والسيولة.

– عولمة الوساطة المالية كجزء من الاستجابة للطلب على آليات الوساطة في تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، حيث بلغ حجم تدفقات رؤوس الأموال في العالم عام 2000 ما قيمته 7.5 تريليون $ وهو ما يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه في 1990.

– ارتفاع اختلال التوازن في ميزان المدفوعات: فلقد أدى نمو احتياجات التمويل الخارجية للولايات المتحدة مسايرة مع الارتفاع الدائم للفائض الجاري لليابان والإتحاد الأوروبي إلى تحفيز نمو التدفقات المالية العالمية.

– إرادة السلطات العمومية فتح نظمها المالية.

– حركية المجتمعات: فقد تلقى المجتمع الأوروبي خلق سوق موحدة بارتياح كبير لأنه سيسهل عليها حرية تنقل الخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال.

– تحويل التكنولوجيا: فقد ساهمت التكنولوجيا المتطورة في خلق ما يسمى بعولمة الأسواق، وتخفيض أعباء العمليات التي تخص الخدمات بالدرجة الأولى، وسرعة الانتقال والتداول وإمكانية تنفيذ تحويلات مباشرة عن طريق عمليات التحكيم.

– الإيداع المالي: عن طريق تطوير طرق جديدة في المفاوضات ولإبرام الصفقات وخلق فرص تمويل جديدة.

– ظهور الابتكارات المالية الجديدة: ارتبطت العولمة المالية بظهور عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة، فإلى جانب الأدوات المالية التقليدية (الأسهم والسندات) المتداولة في الأسواق المالية أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها: المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات، المستقبليات، القاعدة والخيارات... الخ، ولقد ظهرت هذه الأدوات تحت تأثير عاملين مهمين هما[4]:

– الاضطرابات التي سادت الأسواق المالية بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة وتكمن أهمية هذه الأدوات في الحماية من مخاطر التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة، ومع مرور الوقت أصبحت المخاطر نفسها سلعة تتداول في الأسواق.

– المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية، أدت إلى لجوء هذه المؤسسات وخاصة الحديثة منها إلى استعمال هذه الأدوات من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة.

3– مراحل تطورها: رغم أن العولمة المالية لها جذور تمتد من نهاية القرن التاسع عشر فإن الكثير من الاقتصاديين يعتبرونها حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز الأربعين سنة على أكثر تقدير، و يمكن تلخيص مراحل العولمة المالية فيما يلي:

أ– مرحلة تدويل التمويل غير المباشر (1960–1979): أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي[5]:

– سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية (سيطرة التمويل غير المباشر) وتعايش الأنظمة المالية والنقدية الوطنية المغلقة.

– انهيار نظام بريتن وودز في أوت 1971، وحل محله نظام أسعار الصرف المرنة.

– إدماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول حيث عرفت دول الخليج فائضا ماليا قدر بـ: 360 مليار دولار خلال الفترة (1974–1981)، مما زاد في نسبة الادخار العالمي.

– بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

– ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة مثل المستقبليات، المبادلات و الخيارات، حيث ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة سنة 1972، في بريطانيا سنة 1982 وفي فرنسا سنة 1986.

– ارتفاع العجز في موازين المدفوعات للدول المتقدمة.

ب – مرحلة التحرير المالي (1980–1985): لقد عرفت هذه المرحلة ما يلي:

– رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال.

– التوسع الكبير في أسواق السندات والذي كان سببه الرئيسي حاجة الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية.

– توسع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار والتي تمتاز بفوائضها المالية الكبيرة.

جـ– مرحلة صعود الأسواق المالية الناشئة: أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي[6]:

– توسع أسواق الأسهم والسندات بعد سلسلة من الإصلاحات كانت بدايتها في بريطانيا ثم تبعتها بقية بورصات العالم، حيث زادت قيمة الأسهم المتداولة في البورصات العالمية من 1400 مليار دولار سنة 1975 إلى 17000 مليار دولار سنة 1995، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 13.25% ، وفيما يخص سوق السندات فإن حجمها قد قدر سنة 1995 بـ:15300 مليار دولار، وكان نصيب الولايات المتحدة من هذه السوق حوالي 2758 مليار دولار، معظمها سندات حكومية بنسبة 88%.

– صعود الأسواق المالية الناشئة، وربطها بالأسواق المالية العالمية، حيث زاد نصيب هذه الأسواق من الرأسمال المتداول في الأسواق العالمية من 4% سنة 1986 مقابل 14% في الوقت الحالي.

– الأزمات المالية التي عرفتها الأسواق المالية الناشئة، بداية من أزمة المكسيك 1994، أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997، الأزمة الروسية 1998 وأزمة البرازيل 1999 والأزمة العالمية 2008.

ثانيا : العولمة المالية أسسها والعوامل المفسرة لها

1– أسس العولمة المالية (قاعدة " 3D " Trois Dimensions): ترتكز العولمة المالية على ثلاثة أسس رئيسية وهي:

أ– عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال: Le manque de séparation entre les sections des marchés de capitaux

إن الشرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط في انفتاح أسواق المال القطرية أمام تدفق رؤوس الأموال وإنما أيضا في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض، أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين[7]:

– **المستوى الداخلي:** ويعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصير الأجل إلي السوق المالي طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، من خدمات التامين إلى الخدمات البنكية، ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية...الخ

– **المستوى الخارجي:** ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب، بحيث يتسنى للمتعاملين الأجانب شراء جزء من الأصول المالية لكبرى الشركات الوطنية، بالإضافة للأصول المالية الحكومية.

ب- تقلص دور الوساطة في التمويل : Rétrécissement du rôle de la médiation dans le financement

وهذا يعني اعتماد أساليب التمويل المباشرة لإجراء عمليات التوظيف والاقتراض، ونقصد بالتمويل المباشر، اللجوء إلى إصدار وتبادل الأوراق المالية في الأسواق المالية (أسهم، سندات..الخ.) دون المرور عبر الوسطاء الماليين أو البنوك (التمويل غير المباشر)، فالرشادة الاقتصادية تستدعي البحث عن أفضل تمويل بأقل تكلفة، وهذا ما يفسر التطور الكبير للأدوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك والوسطاء الماليين الآخرين.

جـ- إزالة القيود التنظيمية la déréglementation :

تزامن مبدأ إزالة القيود التنظيمية مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات والتي ألغت الكثير من القيود التنظيمية خاصة في مجال تسيير الحسابات المالية، ومن جهة أخرى اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات مما أدى إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات مما شجع على إزالة القيود التنظيمية التي كانت توضع لتجنب تلك المخاطر.

2- العوامل المفسرة للعولمة المالية: تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زحف العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان، وكان أهم العوامل المفسرة لها

أ- تنامي الرأسمالية المالية: لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج؛ وأصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره، وعلى الصعيد العالمي، لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض، استثمارات مالية) بشروطه الخاصة .

ب- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية: حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص إستثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى.

جـ- ظهور المشتقات المالية: ارتبطت العولمة المالية بكم هائل من المشتقات المالية الجديدة التي بدأت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية(الأسهم والسندات) أصبح هناك العديد من المشتقات والتي تعرّف بأنها "عقود مالية تشتق قيمتها من أسعار الأصول المالية والعينية الحالية محل التعاقد"[8]، ورغم تعدد أنواع المشتقات فإن أهمها وأكثرها انتشارا هي:

– **عقد الخيار**: يمكن تعريفه بأنه ذلك العقد الذي يعطي لحامله الحق في الشراء ويسمى خيار الشراء أو حق بيع يسمى خيار البيع وخيار الشراء والبيع ينصب على بيع أو شراء كمية معينة من الأوراق المالية أو غيرها من السلع بسعر محدد سلفا يسمى سعر الممارسة في تاريخ معين (الأسلوب الأوروبي) أو خلال فترة محددة (الأسلوب الأمريكي.

– **العقود الآجلة:** هي عقود يلتزم فيها البائع أن يسلم للمشتري الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه وقت التعاقد وقد تدفع القيمة وقت الاتفاق أو جزء صغير منها ويؤجل الباقي حتى تاريخ التسليم وذلك مثل عقود شراء العقارات وعقود التصدير والاستيراد، والعقود الآجلة هي عقود نمطية يتم تداولها في البورصات بصورة واسعة.

– **العقود المستقبلية:** وهي العقود التي يلتزم صاحبها بشراء أصل من البائع بسعر متفق عليه في تاريخ لاحق محدد في المستقبل وعادة ما يلتزم كل من الطرفين بإيداع نسبة معينة من قيمة العقد لدى السمسار الذي يتم التعامل من خلاله وذلك إما في صورة نقدية أو في صورة أوراق مالية بهدف الحماية من مخاطر التغير في حالات تغير لعائد على الودائع أو سعر العمل مثلا.

– **عقود المبادلة:** هي عبارة عن اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية والعينية في الحاضر، على أن يتم التبادل العكسي للأصل في تاريخ لاحق محدد مسبقا وأهم هذه العقود عقد مبادلات عملة بعملة أخرى معادلة لها في القيم أو مبادلة فائدة ثابتة مقابل فائدة معلومة.

د–التقدم التكنولوجي: ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخر وفي تكثيف الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

هـ– التحرير المالي المحلي والدولي: لقد ارتبطت التدفقات المالية عبر حدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والخارجي، وزادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والمالية.

و– إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي ،بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية.

ثالثا: فرص ومخاطر العولمة المالية

1- فرص العولمة المالية: يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق فرص و مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية[9]:

- تمكن الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بسبب الانفتاح المالي للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية الذي يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي؛

- تقلل من ميل هذه البلدان إلى الاستدانة الخارجية، فمع نمو التدفقات الرأسمالية الخاصة والممثلة في انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار الحافظة المالية يسمح بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية والقروض الحكومية من جانب الدولة، وهو أمر يساعد على التحرك نحو الحد من نمو حجم الديون الخارجية ونمو أعبائها؛

- تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة، فالحكومات تميل لسد عجزها إلى طرح السندات في الأسواق الدولية نظرا لانخفاض سعر الفائدة الخارجي، كما أن القطاع الخاص يفضل اللجوء إلى التمويل الأجنبي باعتباره التمويل الأرخص لأن تكلفة التمويل سوف تقتطع من الضريبة على أرباحه، كما أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل كانعكاس لنجاح العولمة المالية، سوف يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة المحلية؛

- سوف تؤدي إلى أسعار فائدة حقيقية ايجابية دون مغالاة، وفي هذه الحالة ستزيد ودائع البنوك بعد أن تتنافس في جذب المدخرات التي كانت تتجه بعيدا عن القطاع المالي الرأسمالي؛ وهذا الأثر سينعكس في زيادة معدلات الادخار المحلي، كما أن أسعار الفائدة الحقيقية الايجابية سوف توفر حافزا للمقترضين ليستثمروا في أنشطة إنتاجية، وبذلك تتحسن إنتاجية الاقتصاد ككل، ويؤدي التحرير المالي في النهاية إلى زيادة كل من كم ونوع الوساطة المالية التي يقوم بها النظام المصرفي؛

- إن إجراءات التحرير المالي المصحوبة ببرنامج واسع الخوصصة وبإحداث بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص. ستؤدي إلى جذب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون في الخارج، وهذا يعني الحد من ظاهرة هروب رأس المال إلى الخارج؛

- تؤدي العولمة المالية بما تحققه من زيادة في تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل إلى زيادة قدرة السلطة النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية وهي الاحتياطات التي عادة ما تكون قد استنزفت في خدمة أعباء الديون الخارجية، ووصلت إلى مستويات متدنية جدا، إن تكوين هذه الاحتياطات عند مستويات ملائمة وآمنة تعد أهم عناصر الجدارة الائتمانية للبلد في الأسواق المالية الدولية.

بالإضافة إلى أنها توفر للبلدان الصناعية المصدرة لرؤوس الأموال مزايا عديدة أهمها[10]:

– تسمح بخلق فرص استثمارية خارجية واسعة أكثر ربحية، وإلى فوائض في رؤوس الأموال الباحثة عن التراكم، وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال، وتنويعا ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأوراق المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة؛

– إن العولمة المالية عززت من التجارة الدولية، ومن ثم النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية كما أنها وفرت المزيد من القروض الكبيرة أمام الشركات متعددة الجنسيات في تدعيم توسعها في مختلف أنحاء العالم. وأتاحت عملية تدويل المدخرات لهذه الشركات من تمويل كثير من استثماراتها في أسواق المال المحلية في الدول التي تعمل فيها؛

– إن زيادة درجة العولمة المالية ساهمت في خفض معدلات التضخم بالبلدان الصناعية المتقدمة من خلال زيادة انفتاح التجارة والتدفقات الرأسمالية[11]،كما أنها رفعت من معدل العائد الذي أصبحت تحققه تلك الاستثمارات خارج حدودها الوطنية.

2– مخاطر العولمة المالية: على الرغم من وجود بعض المزايا الناجمة عن العولمة المالية، إلا أن التحليل لهذه الظاهرة لا يكتمل إلا بعرض أبرز المخاطر والمشاكل المحتملة والتي تشكل فرصا أمام هذه الدول إذا ما أحسن استخدامها، ويمكن رصد أهم هذه المخاطر في العناصر التالية:

أ– المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال (الاستثمارات الأجنبية)[12]

لقد تعاظم انسياب رأس المال الخاص نحو الدول النامية في العقد التاسع من القرن العشرين، وبتحليل حركة هذا الانسياب نجد أن الاستثمار في الحافظة المالية يتم بسرعة كبيرة. إن ارتفاع درجة تقلب الاستثمار في الحافظة المالية مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى أن النوع الأول يعتمد على عوامل قصيرة الأجل والسعي لتحقيق الربح السريع، على عكس النوع الثاني الذي يهتم بالأرباح على المدى الطويل وتقوم به الشركات المتعددة الجنسيات.

ب– مخاطر تعرض البنوك للأزمات: تجدر الإشارة إلى أن أبرز سمات الأزمة المالية هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم, وبالتالي الآثار السلبية على قطاعي الإنتاج و المال وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية، ونتيجة للتشابك والترابط بين حدوث الأزمة المالية والنقدية والمصرفية، فهناك عنصران رئيسيان يفسران حدوث الأزمة المالية يمكن توضيحهما فيما يلي[13]:

– تأثير تخفيض قيمة العملة؛ – تأثير ارتفاع أسعار الفائدة[14].

جـ- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج[15]: إن من الآثار السلبية لعولمة الأسواق المالية للدول النامية هو تدويل مدخراتها حيث أصبحت هذه المدخرات تفضل الاستثمار خارج حدودها الوطنية. ففي الوقت الذي تشجع فيه هذه الدول الاستثمار الأجنبي وتقدم له كل عوامل الجذب من مزايا وإعفاءات وإزالة العقبات والحواجز فقد سمحت هذه الدول، استنادا للعولمة المالية، لمدخراتها المحلية بالخروج للاستثمار في الخارج.

د- مخاطر ظاهرة غسيل الأموال: لقد تعرضت العديد من الدول النامية عبر آليات التحرير المالي، المحلي والدولي، إلى موجات من دخول أموال غير مشروعة، فمن خلال إلغاء الرقابة على الصرف، وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية، وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب، انفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال غير المشروعة[16].

وهذا أمر خطير للغاية لأن ظاهرة غسيل الأموال تؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الكلي ومتغيراته نذكر منها[17].

- انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي؛ وتشجيع التهرب من تنفيذ القوانين؛ أشكالها الاقتصادية والاجتماعية؛
- إضعاف هيئة الدولة
- انتشار وتوسع الجريمة بكافة

- فقدا ن الثقة في السوق المالي المحلي؛

- تحويل اتجاه المستثمرين إلى نشاطات إجرامية بأرباح مرتفعة؛

- التهرب الضريبي من دخول الأموال المغسولة وخسارة في الإيرادات العامة للدولة.

هـ- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية: مع التطبيق المتزايد للعولمة المالية، وتزايد اندماج وتكامل الأسواق المالية المحلية مع الخارجية، فإنه من المتوقع أن تفقد الدول سيطرتها وسيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والسياسة المالية.

فتأثير العولمة المالية على السياسة النقدية يتجلى في فقدان السلطة النقدية السيطرة على الكتلة النقدية، مما يؤدي للتضخم وتغير أسعار الفائدة الحقيقية.

أما تأثير العولمة المالية على السياسة المالية فإنها تظهر أكثر كلما تزايدت درجة العولمة المالية. ففي الحالات التي يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية، تلجأ الشركات والمستثمرين الكبار في الدول الصناعية للخروج باستثماراتهم لدول تكون فيها معدلات الضرائب على الدخل والأرباح منخفضة

مما يؤدي ليس فقط لخفض حصيلة موارد الدولة السيادية من الضرائب، بل لإضعاف فاعلية السياسة المالية في تحقيق أهدافها.

المحور الثاني: آثار العولمة المالية وانعكاساتها على ا لنظام المصرفي الجزائري

أولا: انعكاسات متعلقة بالتوسع

1- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية: يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق، أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والإقدام على مجالات إستثمار جديدة وإقحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية، ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار، ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء.

إن هذا التوسع مرتبط بتعمق العولمة المصرفية، وقد شمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل و إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول، والاتجاه إلى الاقتراض طويل الآجل من خارج الجهاز المصرفي.

كما وصل اتجاه تنويع النشاط المصرفي أقصى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى نشاطها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية، و تحقق المشتقات المالية عدة مزايا أهمها:

- التحكم و السيطرة على المخاطرة؛ - تحسين معدلات الاقتراض والإقراض؛
- استكشاف الأسعار في السوق؛ - تحسين السيولة.
- تسهل العمولات للوصول إلى الأسواق المالية المختلفة؛

2- خوصصة البنوك: تعتبر خوصصة البنوك أحد نتائج العولمة، ولقد حدث الاتجاه نحو خوصصة البنوك في الدول النامية وذلك بعد زوال الملكية العامة للبنوك في ظل تحويل الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول لآليات السوق. وتتلخص أهم دوافع خوصصة البنوك في

مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل التغيرات المصرفية العالمية والتكييف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، كما تتحدد أهدافها في:

- تنشيط سوق الأوراق المالية؛
- توسيع قاعدة الملكية؛
- زيادة المنافسة في السوق المصرفية؛
- تحسين الأداء الاقتصادي؛
- تحديث الإدارة المصرفية؛
- زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية؛
- ترشيد الاتفاق العام.

3- الاندماج المصرفي: لا يكف مجتمع البنوك والمصارف في ظل العولمة عن الحركة الفعالة ولا يكف أي بنك عن النمو، ومن أجل اكتساب البنك قوة الوجود والاستمرار فإنه يندمج مع كيان مصرفي آخر ومن ثم يتحول بالاندماج إلى كيان مصرفي جديد أكثر فعالية وأعلى قدرة وأفضل في انتهاز الفرص المتاحة في السوق المصرفي، فإن الاندماج المصرفي تفرضه ضرورة وتقتضيه حاجة وهو عمل إداري قصدي وعمدي مبني على حسابات بالغة الدقة، فقرار الاندماج يصبح مصيري بنياني وهيكلي ذو طبيعة إستراتيجية خاصة وهو أداة اكتساب مزيد من القدرة والفعالية والمرونة والحركة[18].

1- **التحول إلى البنوك الشاملة:** في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول إلى البنوك الشاملة التي تتمثل في الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات، وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية و وظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار.

ثانيا: انعكاسات متعلقة بالمخاطر

1- تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك: مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلى العالمي[19]، ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي. وأهم هذه الأنشطة الاتجار

بالمخدرات والاتجار في الأسلحة المحظورة، والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والإستراتيجية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة وتجار الرقيق والسرقات. ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عليمات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي، ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل.

2- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك: إن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من الدول، وبحيث كان لهذه الأزمات تأثيرا شديدا على مجمل اقتصاديات الوطنية. ولقد أثبتت إحدى الدراسات عام 1997 التي أجريت في 65 دولة خلال الفترة 1980-1994 أن هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة المالية والعمل المصرفي.

ثالثا: انعكاسات أخرى

1- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية: لقد حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت دائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولي ، فلقد أخذت كل البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك، ومن ناحية أخرى إن انعكاس العولمة على العمل المصرفي لم يقف على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، فقد امتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية.

2- ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل: مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء أن كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاماً على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والإحتياطيات وقد أخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988، وأصبح لزاماً على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي، ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992[20].

3- احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية: مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 1994، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في بالسوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية.

الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

هذه الاتجاهات أدت إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء لقوة دخول المؤسسات المالية خلاف البنوك إلى السوق المصرفية وخاصة في أسواق الخدمات المالية، ولا يخفى أن للمنافسة تأثير على الجهاز المصرفي، حيث يمكن أن نسجل ما يلي: – تزايد من كفاءات الجهاز المصرفي؛

– تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة؛ – تخفيض العمولات؛

– زيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية؛ – تحسين جودة الخدمة المصرفية.

المحور الثالث: استراتيجيات تطوير النظام المصرفي الجزائري لمواجهة التغيرات الراهنة

تتجه عمليات تحرير الخدمات المصرفية والمالية في النهاية إلى تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك عن الكثير من المزايا والفرص، وتتعامل على أساس الكفاءة للموارد والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله العولمة المالية من مخاطر ومحاذير وذلك لتحقيق العديد من التحديات أمام حكومات الكثير من الدول وهو ما يتطلب تحديث البنوك والعمل المصرفي للتكيف بفاعلية وكفاءة مع تلك التحديات.

أولا: الاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة تحديات العولمة المالية

1– الصيرفة الشاملة

أ– مفهوم البنوك الشاملة: يمكن أن تعرف بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات. بحيث نجد أنها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال[21].

– المتاجرة في الأوراق المالية وتقديم خدمات التأمين وتقديم القروض المصرفية؛

– إنشاء صناديق الاستثمار والمساهمة في إنشاء شركات التأجير التمويلي وشركات المقاصة وشركات جمع وإنتاج وبيع المعلومات وشركات السمسرة؛ – المتاجرة بالعملة؛

– القيام بالوساطة التجارية والتعامل في أسواق الصرف الأجنبي والمساهمة في إنشاء مشروعات البنية الأساسية؛ – توريق الأصول غير المتداولة؛ – تقديم القروض الجماعية؛

ب- منافع وتكاليف البنوك الشاملة[22]: تهدف البنوك الشاملة إلى زيادة و تنويع الإيرادات ومصادر جديدة للأموال، أما بالنسبة للتكاليف فترتكز في: زيادة التركز في السوق مما قد يؤثر على المنافسة وتناقض المصالح وتهديد السلامة التنظيمية.

جـ- متطلبات التحول إلى المصارف الشاملة: تحتاج عملية التحول إلى المصارف الشاملة توافر مجموعة من المتطلبات أهمها[23]:

- إعلام مكثف الترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها؛ - مراكز تدريب متقدمة للمختصين في أعمال الصيرفة الشاملة؛ - تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.

د- الارتباط بين خيار الصيرفة الشاملة وعولمة النشاط المالي[24]: إن الربط بين العولمة والصيرفة الشاملة يرجع إلى العوامل التي ساعدت وساهمت في نمو العولمة والتي أفرزت متغيرات كثيرة اضطرت بموجبها العديد من المصارف إلى اعتماد سيناريو جديد تمكنت من خلاله إلى الخروج من الإطار التقليدي للأعمال والأنشطة المصرفية وهو تيار الصيرفة الشاملة والذي أدى إلى حصول تحرر تدريجي للنظام المصرفي والمالي ولقيوده التشريعية والتنظيمية، وزيادة التنافس وتقليل الفجوة بين المنشآت المالية والمصرفية، وأدت الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى إحداث تطورات متسارعة في الحقل المالي والمصرفي، مكنت من وضع استراتيجيات تسويقية مصرفية تعمل برضاء الزبون وتطوير المنتجات والمشتقات المالية.

2- الاندماج و الخوصصة:

أ- خيار الاندماج: يعرف الاندماج بأنه إتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الإتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد و قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، كما أنه يمكن أن يتم بشكل إرادي أو لا إرادي[25].وعليه فإن غاية الدمج تحقيق أرباح صافية، وزيادة نسبتها، وارتفاع قيمة الأسهم، وبالتالي تكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات البنكية المتكاملة وتحقيق تغطية شاملة للبلد إضافة إلى غزو أسواق الخدمة المصرفية في خارج الدولة.

ب- خيار الخوصصة: إن الرغبة في مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح أداء البنوك ومواجهة التحديات والتغيرات المالية، وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والمنافسة والتوسع في الخدمات الإلكترونية ... التي تخلق تحديات جديدة تؤثر على أداء البنوك حتما نحو تحسين الأداء. لذلك فإن الخوصصة تعد أحد البدائل الضرورية للبدء في التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع

المصرفي، وأهداف خوصصة البنوك ما يلي: – زيادة التنافسية في السوق المصرفي وتحسين الأداء الاقتصادي؛

– تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية؛

– تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية؛

– ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

3– تنمية الموارد البشرية وتبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي

أ– تنمية الموارد البشرية: إن نجاح البنوك في تنفيذ استراتيجيات التطوير بكفاءة وفاعلية هو أمر مرهون بتوفير إطارات بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، وهو ما يتطلب تبني عدد من السياسات المتكاملة نذكر منها[26]:

– تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات مصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريس المتطورة، وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات والمستحدثات وتطوير الصناعة المصرفية.

– إعداد البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية، للوصول إلى درجة الاحتراف في المستويات الإدارية العليا والوسطى والتمثيلية بقدر كبير من المرونة والفاعلية في ظل الإيقاع السريع لنشاطات الصيرفة العالمية .

– رسم الإستراتيجيات اللازمة لإمداد المصارف التجارية بالخبرات الفنية المتخصصة سواء عن طريق إيفاد البعثات أو استقدام الخبراء، وخاصة في مجال المبتكرات التمويلية الحديثة والأساليب المتطورة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

ب– تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي: يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي أحد ركائز إستراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة الأداء الجهاز المصرفي، حيث لم تعد البنوك في حاجة إلى موظفين تقليدين بل إلى بائعين محترفين للخدمات المصرفية، لذلك تبرز الحاجة إلى تحول البنوك إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة وهو ما يستلزم:

– استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في تسويق الخدمات المصرفية عبر العالم مثل استخدام شبكة الانترنت الدولية للإعلان عن البنك؛

– تهيئة بنية مصرفية مناسبة للعميل تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لدى العميل عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء، ممن يتوفر فيهم الصفات الشخصية المميزة مثل: اللباقة والذكاء والثقة والكفاءة؛

– المساهمة في اكتشاف الفرص الاستثمارية ودراستها وتحديد المشروعات الجيدة بما يكفل إيجاد عميل جيد؛

– التركيز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء؛

– تطوير بحوث السوق وجمع ،فحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته؛

– مراقبة ومتابعة المعلومات المرتدة في السوق المصرفي والتي تتضمن قياس انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة، ومدى تقبلهم لها ورضاهم عنها وتحديد الأوجه الإيجابية والسلبية التي يتعين الاستفادة منها.

ثانيا: الآثار المترتبة عن الاندماج داخل المنظومة المالية العالمية على البنوك الجزائرية

إن الاندماج داخل المنظومة المالية العالمية ستكون له آثار وانعكاسات واضحة على مستوى أداء البنوك الجزائرية وجب دراستها وتحليلها وبناء على إثرها إستراتيجيات لمواجهة ذلك.

1- تشخيص وضعية الجهاز المصرفي الجزائري

لقد تمكن الاقتصاد الجزائري من دخول مرحلة جديدة مليئة بالتحديات التي فرضتها الساحة المحلية والإقليمية والدولية ولقد تجسد ذلك بما يعرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل وتمهيد الطريق نحو اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي ولقد كان للمنظومة المصرفية نصيب من هذه الإصلاحات، وانطلاقا من القانون رقم 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 والمتعلق بنظام البنوك والقروض مرورا إلى قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتعلق بالنقد والقرض والقوانين الأخرى المكملة والتي سمحت بإنشاء بورصة للقيم المنقولة والسماح أيضا بفتح بنوك خاصة وفروع للبنوك الأجنبية في الجزائر.

إن صدور قانون النقد والقرض هو الذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري وإعطاء البنك المركزي استقلالية وتمكينه من استعادة صلاحياته.

إن المتتبع لخصائص البنوك الجزائرية يلاحظ من خلال هيكلها سيطرة البنوك العمومية على الأغلبية من السوق المصرفية، بينما البنوك الخاصة تجربتها حديثة ولم ترق بعد إلى المستوى المطلوب

نظرا لقلة مواردها المالية وتخلف المستوى الفني والتكنولوجي وغياب التنظيم الإداري السليم، كما يسجل تطور غير كافي لنظام الإعلام والتدقيق المحاسبي والرقابة الداخلية فضلا عن ضعف الموارد على المدى المتوسط الذي يعيق قروض الاستثمار بالإضافة إلى محدودية نمو القروض، ووجود محافظ عمومية تابعة لمؤسسات عمومية مختلة هيكليا، وتحظى بالتمويل بالإضافة إلى الصعوبات التي تجدها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على ضمانات والبطء المسجل في أنظمة الدفع والصعوبات التقنية على مستوى البنوك والتكلفة المرتفعة للوساطة البنكية والمستوى المرتفع للرسوم[27].

لم يعد الخلاف اليوم حول ضرورة إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي وتحسين أداءه بغرض إدماجه في الحركية الاقتصادية العالمية وإنما الخلاف حول سبل وآليات تحقيق ذلك.

2- الآثار المترتبة من الاندماج داخل المنظومة المالية العالمية

في ظل الجدل القائم حول آليات وسبل مواجهة التحديات التي فرضتها المتغيرات البيئية الجديدة وانطلاقا من تشخيص لطبيعة وهيكل الجهاز المصرفي الجزائري يمكن توقع مجموعة من الآثار والانعكاسات ذات الطابع الإيجابي والسلبي معا والتي من الواجب أخذها بعين الاعتبار لتكون بعد ذلك إستراتيجية المواجهة واضحة المعالم.

ومن بين الآثار السلبية المتوقعة على المنظومة المصرفية ما يلي:

- زيادة حدة المنافسة الدولية لاسيما أنها في الغالب غير متكافئة مع البنوك الأجنبية؛

- تدني مستوى رؤوس أموال البنوك الجزائرية، ومحدودية أحجامها، وانخفاض مستوى جودة خدماتها عوامل تجعل منها غير قادرة على مواجهة المنافسة الدولية؛

- تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة.

كما يتوقع أيضا آثار إيجابية تتلخص فيما يلي[28]:

– ارتفاع حدة المنافسة في سوق مصرفية مفتوحة يساهم في تحسين جودة تقديم الخدمات وما يتبعه من رفع في كفاءة الجهاز المصرفي؛

– تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية؛ – التحسن في إدارة المخاطر ومتابعتها؛

– ابتكار وتطوير الأدوات وتحديث نظم و أساليب العمل المصرفي.

3– سبل وأساليب تطوير الجهاز المصرفي الجزائري

لمواجهة التحديات المفروضة على منظومتنا المالية وبصفة خاصة على الجهاز المصرفي يجب التفكير في السبل والآليات الكفيلة بتعزيز مكانة البنوك وتقوية مراكزها المالية ودعم قدراتها التنافسية وذلك من خلال ما يلي:

– ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأس المال للبنوك أو زيادة حجم أصولها وهو ما يمكن تحقيقه من خلال عمليات الاندماج المصرفي؛

– التحول إلى البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة هامة في مواجهة المنافسة العالمية؛

– تعزيز وتقوية مكانة بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الإشرافية التنظيمية وذلك في ظل المبادئ الرقابية الصادرة عن اللجنة بازل الدولية؛

– تهيئة المناخ التشريعي الملائم مع المستجدات المصرفية الدولية[أ]

– العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك وتوحيدها وفقا للمعايير الدولية؛

– تشجيع التوسع في عمليات الاندماج المصرفي خاصة مع الدول العربية والدول الإفريقية لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية؛

– توسيع دائرة المنافسة في مجال الخدمات المصرفية بالسماح للمؤسسات المالية غير المصرفية؛

– الدخول إلى السوق المصرفية مما سينعكس إيجابا على تطور الجهاز المصرفي وخلق نوع من الديناميكية بين النوعية؛

– العمل على تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب مما يتناسب مع عملية التحديث وتقنيات العمل المصرفي الحديث؛

– زيادة الوعي المصرفي والمالي وإزالة احتكار الدولة لهذا القطاع.

خاتمـــة

لقد استهدفت هذه الدراسة موضوع في غاية الأهمية يعالج التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، واندماج أسواق المال العالمية، وكيفية وضع آليات واستراتيجيات لتحديث البنوك وترقية العمل المصرفي من أجل التكيف بفعالية وبكفاءة مع التحديات، ولمعالجة هذه الإشكالية التي حاولنا من خلالها توضيح وإبراز الأهمية البالغة لمكانة النظام المصرفي ضمن الخريطة الاقتصادية الوطنية، وما يضطلع به من دور متميز ضمن الإصلاحات الاقتصادية الحالية، باعتباره أحد الأعمدة الأساسية والركائز المهمة في التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق ليساير منحنى الاقتصاديات العالمية والمصارف العملاقة.

وقد توصلنا إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

– إن انفتاح الاقتصاد الوطني وظهور العولمة المالية تضع البنوك الوطنية في وضعية صعبة، وهي لم تتوصل حتى الآن إلى التحكم بشكل جيد في استخدام مناهج العمل والتسيير المصرفي، وبالتالي عليها تدارك ما فاتها وفي الوقت ذاته مسايرة وبخطوات متسارعة ما وصلت إليه آخر التطورات المالية ومناهج التسيير والعمل المصرفي، وعليه يقتضي الإسراع في تعزيز المحيط القانوني والأخلاقي لصالح الملكية واحترام قواعد المنافسة وترقية الخدمات، وفي هذا الصدد يجب وضع آليات لمواجهة تلك التحديات؛

– لقد أصبح اندماج أسواق المال العالمية واقعا ملموسا ينبغي التعامل معه بكل حذر وواقعية، لذلك ينبغي على السلطات الجزائرية قبل أن تنخرط في العولمة المالية إتباع سياسات اقتصادية سليمة تتضمن تقوية النظام المصرفي، وتفعيل الدور الذي يمكن أن يلعبه في تنمية سوق رأس المال من خلال التوسع في الإقراض بضمان الأوراق المالية، إضافة إلى أهمية وضع ضوابط وقواعد إشرافية مناسبة تضمن إدارة أصول البنك وخصومها بطريقة آمنة لاسيما في مجال التسهيلات الائتمانية؛

– نظرا للرهانات والتحديات المتجددة واللامتناهية التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري في مسيرته نحو العصرنة، فإنه آن الأوان لتكملة الإصلاحات في شكل برنامج إصلاحي شامل يهدف إلى دعم مسار تأهيل القطاع المصرفي الوطني، حيث أنها تخول له استقلالية أكثر في اتخاذ القرار التمويلي وتزوده بكفاءة مصرفية وخبرة مهنية عالية تكسبه مناعة كافية لمجابهة المنافسة الأجنبية وتسمح بإدخال التقنيات الجديدة المرتبطة بأنظمة الدفع والاتصال والتحويل، محاولة منا على تدعيم وتحسين دور النظام المصرفي الجزائري وتمكينه من الاضطلاع بأداء مهامه الحقيقية التي وجد من أجلها مسايرة متطلبات المصارف المعولمة ضمن إستراتيجية محكمة.

ونحاول إيجاز أهم التوصيات التي نراها مناسبة لموضوع دراستنا فيما يلي:

– إعادة هيكلة البنوك الجزائرية وتنويع خدماتها لتضطلع بخدمة البنك الشامل التي تمارس على مستوى البنوك العالمية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي في ضوء إعادة هيكلتها مع دراسة الأسلوب الأمثل لخوصصة البنوك العالمية لزيادة قدرتها التنافسية على المستوى العالمي وتحقيق معدلات النمو في ظل هذه المنافسة؛

– وجوب مصاحبة عمليات الخوصصة تعديلات في التشريعات والقوانين، وخلق المنافسة العادلة في السوق الحر، ووضع إطار يكفل للبنوك الاستقلالية التامة اتجاه الدولة؛

– العمل على تحديث الخدمات المصرفية وتطوير المنتجات المالية المقدمة من البنوك لتشجيع الادخار بتصميم جديد يتناسب مع قدرات ورغبات المدخرين، إضافة إلى تحديث وسائل الدفع وتسوية المعاملات لتسريعها وتحسين خدماتها لضمان مواجهة المنافسة المصرفية المرتقبة؛

– العمل على تأهيل اليد العاملة في القطاع المالي والمصرفي الجزائري بما يضمن لها الفعالية وحسن الإدارة، إضافة إلى إفساح المجال أمام المتخرجين من مؤسسات متخصصة كالمدرسة العليا للبنوك، إرسال إطارات القطاع للتدريب والتكوين في البنوك العالمية بهدف الاستفادة من رفع مستواهم واكتساب الخبرات في إطار الشراكة مع الأطراف الأجنبية؛

– الإسراع في مد الشبكة المصرفية، وذلك بإقامة شبكة معلومات مصرفية ووضعها في صورة متكاملة حتى يكون للبنوك والمؤسسات المالية قاعدة معلوماتية ومرجع للسلطات النقدية ومؤسسات ومراكز الأبحاث والجامعات، وفي نفس الوقت تضمن تسريع تنفيذ المعاملات المصرفية بما يتماشى والمنافسة المصرفية المستقبلية؛

– الحاجة إلى تطوير نظم الإدارة من خلال برامج تدريبية متطورة وتطوير الأداء لاستيعاب التحديات المصرفية، وكشف المخاطر قبل حدوثها ولاسيما تلك المتعلقة بتبييض الأموال؛

– حل مشكلة الديون المتعثرة وذلك بتقوية آليات التحصيل بأطر تشريعية تمكن البنوك من تحصيل ديونها في وقت ملائم؛

– تطوير مجال البحث العلمي والتكنولوجي من خلال قيام مؤسسة مالية مشتركة بين البنوك تعمل على تطوير وتحديث التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات في ميدان البحث والتنمية.

- التهميش والإحالات

- [1]- عبد الحكيم الشرقاوي، **العولمة المالية و إمكانية التحكم، عدوى الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 16.
- [2] -Marc Flandreau , **Le début de l'histoire : globalisation financière et relation internationales** , 2000, site : http // www .ifri.org , P : 676 , Page Consulté : 15/08/09
- [3]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2002، ص: 22.
- [4]- شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية**، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، 2002، ص: 19.
- [5]- محفوظ جبار، **العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد:07 ، ديسمبر 2002، جامعة باتنة، ص ص: 185- 189.
- [6]- نفس المرجع ، ص: 190.
- [7]- شذا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره ، ص: 10.
- [8]- طارق حماد عبد العال، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص: 226.
- [9]- رمزي زكي، **العولمة المالية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999 ، ص 112.
-
- [1]0- عبد الحكيم الشرقاوي ، مرجع سبق ذكره، ص 67.
- [1]1 صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي** ، واشنطن، 1997، ص 137.
- [12]- أحمد منير النجار، **عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية**، المؤتمر العلمي الرابع حول استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الكويت،15- 16 مارس 2005، ص ص25 - 26.
- 13- عبد الحافظ بدوي، **إدارة الأسواق والمؤسسات المالية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص 41.
- 14- طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999،ص 232.
-
- -15- Cauddington , **Capital Flight : Issues, Estimates, and Explanations**, Princeton Essays in International finance, 1998, p 58.
- 16- كويرك بيتر ، **غسيل الأموال يثير التشويش في الاقتصاد الكلي**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2000، ص 08.
- 17- أحمد منير النجار، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- 18- طارق عبد العال حماد ، **اندماج وخصخصة البنوك** ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص:82 .
- 19- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 264-265 .
- 20- نفس المرجع ، ص: 262.
- 21- عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 19.
-

- 22- طارق حماد عبد العال، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، القاهرة – الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001 ، ص ص: 205-206
- 23- صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بدون بلد النشر، 2003، ص: 89.
- 24-إلياس خضير الحمدوني، **الصيرفة الشاملة وآفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة**، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2003، ص ص: 04-05.
- 25- طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك** ،مرجع سبق ذكره، ص:05.
- 26- عبد الغفار حنفي، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان، 1997، ص: 116.
- 27- محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص: 42-43.
- 28- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص: 143.
- 29- بريش عبد القادر، **جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر 2005، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 273.

- المراجع المعتمدة:

- 1- المراجع باللغة العربية

- *الكتب*

-- عبد الحافظ بدوي، **إدارة الأسواق والمؤسسات المالية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999.

-- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانية التحكم : عدوى الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة 2004.

-- عبد الغفار حنفي، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان،1997.

-- عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2000.

-- عبد المطللب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

-- رمزي زكي، **العولمة المالية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999.

-- شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية**، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، 2002.

-صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 2003.

--- طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 1999.

-- طارق عبد العال حماد ، **اندماج وخصخصة البنوك** ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.

-- طارق حماد عبد العال، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر،2001.

-- محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

- – محفوظ جبار ، **العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 07، ديسمبر 2002، جامعة باتنة.

-

– المؤتمرات والملتقيات

- – أحمد منير النجار، **عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية** ،المؤتمر العلمي الرابع حول استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الكويت،15– 16 مارس 2005.
- – إلياس خضير الحمدوني، **الصيرفة الشاملة وآفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة**، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2003.
- – ساعد مرابط، مداخلة بعنوان " **العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة**"، الملتقى الدولي "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية"، 2006.

– المجلات والدوريات

- – بريش عبد القادر، **جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر 2005، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 273

– صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي**، واشنطن، 1997. -

- – كويرك بيتر ، **غسيل الأموال يثير التشويش في الاقتصاد الكلي**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2000.

2– المراجع باللغة الأجنبية -

-

- – Cauddington **, Capital Flight : Issues, Estimates, and Explanation**s, Princeton Essays in International finance, 1998.